# مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

## الجلسة 9722

الأربعاء، 11 أيلول/سبتمبر 2024، الساعة 10/40

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| *الرئيس* | السيد جبوغار | (سلوفينيا) |
| *الأعضاء:* | الاتحاد الروسي | السيد بوليانسكي |
| | إكوادور | السيد دي لا غاسكا |
| | الجزائر | السيد كودري |
| | جمهورية كوريا | السيد هوانغ |
| | سويسرا | السيد هاوري |
| | سيراليون | السيدة كريم |
| | الصين | السيد داي بنغ |
| | غيانا | السيدة بن |
| | فرنسا | السيد دارماديكاري |
| | مالطة | السيد كاميليري |
| | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السيد كاريوكي |
| | موزامبيق | السيد أفونسو |
| | الولايات المتحدة الأمريكية | السيد وود |
| | اليابان | السيد شينو |

**جدول الأعمال**

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

*افتتحت الجلسة الساعة 10/40.*

**إقرار جدول الأعمال**

*أقر جدول الأعمال.*

**تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان**

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الإمارات العربية المتحدة إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

في هذه الجلسة، يستمع المجلس إلى إحاطة من السفير جونكوك هوانغ، الممثل الدائم لجمهورية كوريا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005) المعنية بالسودان.

وأعطي الكلمة الآن للسفير هوانغ.

**السيد هوانغ** (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة 3 (أ) من القرار 1591 (2005)، يشرفني أن أقدم إحاطة إلى مجلس الأمن عن أعمال لجنة الجزاءات المعنية بالسودان خلال الفترة من 14 حزيران/يونيه إلى اليوم.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمعت اللجنة مرة واحدة في مشاورات غير رسمية وتلقّت أول تقرير فصلي مستكمل من فريق الخبراء المعني بالسودان. وفي 19 آب/أغسطس، استمعت اللجنة إلى عرض قدمه فريق الخبراء المعني بالسودان بشأن تقريره المؤقت. وقدّمت المنسقة إلى اللجنة لمحة عامة عن الوضع المتدهور في الفاشر، حيث أفادت بأن جميع أطراف النزاع استخدمت الأسلحة الثقيلة في الفاشر، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين ونزوح جماعي وتدمير للبنية التحتية المدنية الحيوية. وذكر الفريق أن النزاع، بالإضافة إلى كونه يفاقم الأزمة الإنسانية في دارفور، يزعزع استقرار المنطقة. كما أحاطت اللجنة علماً بتوصيات الفريق.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير هوانغ على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد أفونسو** (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم الجزائر وسيراليون وبلدي موزامبيق، فضلاً عن غيانا (مجموعة 3+1).

نود أن نعرب عن تقديرنا للسفير جونكوك هوانغ، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1591 (2005)، على تقديمه تقرير رئيس اللجنة.

لقد مرّ أكثر من 500 يوم منذ اندلاع النزاع في السودان. ومع مرور كل يوم، يستمر الوضع في البلد في التدهور، وخاصة في دارفور، مع استمرار ارتكاب الانتهاكات التي لا توصف بحق المدنيين والعواقب الوخيمة على الوضع الإنساني.

وفي رأينا، فإن تعقيد التحديات في دارفور يتطلب نهجاً متعدد الأوجه وشاملاً، وهو نهج يجب أن يشمل حماية المدنيين ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلاً عن المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين وعن انتهاكات حظر الأسلحة من قبل الجهات الفاعلة الداخلية والخارجية على حد سواء. ومن المؤسف أن تستمر الجهات الخارجية في تأجيج النزاع، مما يتسبب في معاناة لا يمكن تصورها للشعب السوداني. كما أنه يجعل من الصعب إيجاد حل مستدام للأزمة. وبالتالي يتعين علينا، نحن مجموعة 3+1 والمجلس ككل، النظر في السبل المناسبة لمعالجة هذا التدخل السلبي، وفقاً لتدابير حظر الأسلحة التي فرضها المجلس. في هذا السياق، نرى أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتحدث بصوت واحد دعماً لجهود الأمم المتحدة الجارية والجهود التي يبذلها الشركاء الآخرون لإنهاء النزاع واستعادة السلام في السودان.

ويشهد القرار 2750 (2024)، الذي اتخذناه للتو بالإجماع (انظر S/PV.9721)، على قدرة المجلس على إيجاد أرضية مشتركة حتى عندما يبدو من الصعب التوفيق بين المواقف المختلفة. هذه الوحدة أمر بالغ الأهمية للتصدي بفعالية لهذا التحدي وغيره من

التحديات العالمية. وبصفتنا أعضاء في المجلس وضامنين لصون السلام والأمن الدوليين، فإن مسؤوليتنا الجماعية هي دعم جهود صنع السلام وبناء السلام في السودان بطريقة شاملة، من أجل دوام التصدي للتحديات التي تواجه البلد.

وبينما ندين انتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وحظر الأسلحة، فمن المهم أيضاً الاعتراف بالخطوات الإيجابية التي تم اتخاذها لتخفيف معاناة المدنيين. في هذا الصدد، فإن قرار حكومة السودان بإعادة فتح معبر ادري الحدودي وطريق الدبة جدير بالثناء. ويجب إبقاؤها مفتوحة.

تقف مجموعة 3+1 على أهبة الاستعداد لمواصلة التعاون مع أعضاء مجلس الأمن لدعم السلام والاستقرار في السودان. فقد آن الأوان لأن يتغلب السودان على التحديات التي تواجهه ويستعيد مكانته كأمة أفريقية نابضة بالحياة ومزدهرة.

**الرئيس** (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الإمارات العربية المتحدة.

**السيد أبو شهاب** (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): من الأهمية بمكان أن يبقي مجلس الأمن الحالة المتردية في السودان قيد نظره، وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بتجديد نظام الجزاءات المفروضة على السودان. ومع ذلك، أجد نفسي مضطراً للمشاركة في هذه الجلسة للرد على الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل السودان في وقت سابق من هذا الصباح (انظر S/PV.9721) والذي يمثل، كما نعلم جميعاً، أحد الأطراف المتحاربة وأقل ما يقال عن شرعيته لتمثيل شعب السودان أنها مشكوك فيها.

إن ادعاءاته كاذبة تماماً وهي محاولة خبيثة لصرف الانتباه عن إخفاقات القوات المسلحة السودانية. وعلى الرغم من المخاطر الهائلة، لم تُظهر القوات المسلحة السودانية أي شجاعة سياسية. لقد تسببت الأطراف المتحاربة في هذه الكارثة وهي وحدها القادرة على إنهائها. وينبغي سؤال ممثل السودان، ومن خلاله القوات المسلحة السودانية، كيف يمكنهم الادعاء بأنهم يريدون السلام لشعبهم في حين أنهم رفضوا مراراً وتكراراً الجلوس إلى طاولة المفاوضات. وكيف يمكنهم تبرير استخدام التجويع كسلاح حرب؟ وكيف يمكن لهم أن يدّعوا أنهم ممثلون موثوقون ويتحلون بالمسؤولية عن الشعب السوداني في حين أنهم لن يستجيبوا لنداءات الشعب لإنهاء هذه الحرب؟ ولإنهاء هذا النزاع، يجب على القوات المسلحة السودانية أن تتخذ الخطوة الحيوية المتمثلة في المشاركة في محادثات السلام واستجماع الشجاعة السياسية للتفاوض مع عدوها. ومن أجل مصلحة الشعب السوداني، يجب على الأطراف المتحاربة إظهار القوة، لا بشن الحرب بل بإنهائها.

وتكرر دولة الإمارات العربية المتحدة دعوتها المستمرة والملحة بشكل متزايد للقوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع لإسكات البنادق، والسماح بالوصول المستدام ودون عوائق للمساعدات الإنسانية والالتزام مجدداً، في نهاية المطاف، بالانتقال إلى حكومة يقودها مدنيون. ويجب أن تكون هناك مساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني التي ارتُكبت. تقدم قيادة القوات المسلحة السودانية العذر تلو الآخر لرفضها المشاركة في محادثات السلام. ويجسد هذا الموقف انقساماتهم الداخلية حول كيفية إنهاء هذا النزاع.

ويعيد ممثل السودان ترديد مزاعم لا أساس لها من الصحة في محاولة لتشتيت انتباه المجلس ويشير إلى مقالات تغذيها أكاذيبهم. إن تكرار الادعاءات التي لا أساس لها من الصحة لا يجعلها صحيحة، سواء تكررت في وسائل الإعلام أو في المجلس أو في أي مكان آخر. فلا يوجد ببساطة دليل موثوق به. وقد دحضنا هذه الاتهامات السخيفة في رسائلنا إلى مجلس الأمن في هذا الشأن. ولن تنجح هذه المحاولة للوقيعة بين بلدينا. وستظل دولة الإمارات العربية المتحدة شريكاً قوياً للشعب السوداني الذي تربطنا به روابط تاريخية. في الواقع، يتخذ أكثر من 200 000 مواطن سوداني من الإمارات العربية المتحدة وطناً لهم. ونحن نشاركهم ألمهم لما يحدث لبلدهم ومواطنيهم.

وعلى مدى العقد الماضي، قدمت دولة الإمارات العربية المتحدة أكثر من 3,5 بليون دولار أمريكي كمساعدات للسودان، وقدمنا منذ بداية هذا النزاع 230 مليون دولار أمريكي كمساعدات إنسانية.

وسنواصل الدعوة إلى ما يطالب به الشعب السوداني، وهو إنهاء هذا النزاع والعودة إلى حكومة يقودها مدنيون. وسندعو إلى إدراج أصوات النساء ووجهات نظرهن في تلك العملية. وعندما تصمت المدافع وينقشع الغبار، ستكون الإمارات العربية المتحدة إلى جانب السودان، كما كانت منذ عقود.

*رفعت الجلسة الساعة 10/50.*